

حضر الجلسة الختامية للمؤتمر العام الثالث للمغتربين.. نائب رئيس الجمهورية:

الحكومة ستقدم للمغتربين الدعم والتسهيلات والضمانات اللازمة لاستثماراتهم

نوجه الحكومة بتنفيذ توصيات المؤتمر وتشكيل لجنة وزارية لهذا الغرض بمشاركة بعض المغتربين



القوت المسلحة والأمن عقدوا العزم على اجتثاث الفتنة وإخماد نارها إلى الأبد

الدولة اضطرت إلى خوض الحرب التي فرضت عليها دفاعاً عن الدستور والقانون والمواطنين

صنعاء/سبأ:

حضر الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية أمس

الجلسة الختامية للمؤتمر العام الثالث للمغتربين اليمنيين.

وفي الجلسة التي حضرها وزير شؤون المغتربين أحمد مساعد

حسين والصحة العامة والسكان عبدالكريم راصع وعدد من السفراء

والمسؤولين المعنيين ألقى نائب رئيس الجمهورية كلمة أعرّب فيها

عن سعادته الغامرة لحضور اختتام أعمال المؤتمر الذي يشكل تظاهرة

رائعة جسّد المغتربون من خلالها مدى حبهم لوطنهم واهتمامهم

بقضاياها، والذي تجلّى في المداولات والمناقشات المسؤولة التي

سادت أعمال المؤتمر وكانت قضايا الوطن هاجسا يسكن وجدان كل

واحد منهم ولايفارقهم لحظة .

المغتربين في كافة اللجان الوزارية ومجالس التنسيق المشتركة مع البلدان التي يوجد فيها مغتربون، وضرورة تكليف الوزارة بالتنسيق مع الوزارات المعنية بالاهتمام بالمرافق الثقافية والرياضية والأدبية والإعلامية التابعة للمغتربين وتوفير متطلباتها. كما اوصوا بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار البطاقة الخاصة بالمغتربين، وتفصيل دور وزارة العدل والنيابة العامة للنظر في قضايا المغتربين بصفة مستعجلة وعدم فتح أي شجار في قضايا صدرت فيها أحكام نهائية باتة أو النظر في قضايا في محكمة غير مختصة.

ولفتوا إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء مجلس روابط الجاليات اليمنية المهاجرة وتنفيذ الحكومة لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية باعتبار يوم العاشر من أكتوبر من كل عام يوماً للمغربي اليمني. وطالب المغتربون بإنشاء مراكز متخصصة بقضايا الاغتراب في الجامعات الحكومية وأعضاء المغتربين كافة التسهيلات في المنافذ الجوية والبرية والبحرية والاهتمام بالمانفذ البرية، والعمل على تنفيذ محضر التعاون والتنسيق بخصوص المنح الدراسية لآبناء المغتربين، والزام الجامعات الحكومية بالتعامل مع آبناء المغتربين من حيث رسوم التعليم الموزي أسوة بطلاب الداخل.

ودعوا إلى تكليف وزارة المغتربين بحصر ومراجعة التوجيهات والقرارات والأوامر الصادرة خلال الفترة السابقة من قبل فخامة الرئيس ومجلس الوزراء بتفعيل وتعزيز مجالات الرعاية وتقديم الخدمات والتسهيلات للمغتربين والعمل على متابعة تنفيذها في إطار متابعة تنفيذ نتائج وتوصيات المؤتمر العام الثالث للمغتربين.

وفي مجال التنمية والاستثمار أكد المشاركون على اعتبار الوثيقة الخاصة بنتائج أعمال وتوصيات ورشة رجال المال والأعمال المغتربين التي عقدت في إطار المؤتمر وثيقة أساسية من وثائق المؤتمر.. مطالبين بتنفيذ توجيهات فخامة الرئيس بشأن إنشاء بنك المغتربين التنموي لإقامة المدن الصناعية والسكنية والسياحية وتشكيل لجنة تحضيرية لإنشاء البنك، وضرورة تطبيق معايير المواصفات والجودة العالمية على المنتجات الصناعية والزراعية بما يكفل فتح الأسواق الخارجية أمامها وحماية المستهلك المحلي.

وأشاروا إلى ضرورة تقديم مزيد من التسهيلات الإدارية وتبسيط إجراءات إقامة المشاريع الخاصة بالمغتربين بعيداً عن الروتين والتطويل، وأهمية توفير خدمات البنية الأساسية للمشاريع الاستثمارية سيما الطرقات والكهرباء والمياه في المناطق المخصصة لاستثمارات المغتربين. وفيما يخص متطلبات التنمية البشرية اعتبر المشاركون الوثيقة الخاصة بنتائج أعمال وتوصيات ورشة الكفاءات العلمية المهاجرة التي عقدت في ظل المؤتمر وثيقة أساسية من وثائق المؤتمر..

ودعوا ذوي الكفاءات العلمية من المغتربين في مختلف التخصصات للمساهمة بالعمل في مجال تخصصاتهم داخل الوطن أثناء إجازاتهم السنوية، والعمل على تشجيع إنشاء وتشغيل المعاهد المتخصصة لتأهيل وتدريب الكفاءات البشرية اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات. وبخصوص تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر طالب المشاركون بإعداد مصفوفة مزممة لتنفيذ نتائج وتوصيات المؤتمر ومضامين وثائقه باستخدام الوسائل والأليات التي تساعد على تنفيذ ومتابعة هذه النتائج والتوصيات.

وعبروا عن الأمل في أن يعقد المؤتمر العام الرابع بعد أربع سنوات تنفيذاً لنص المادة الرابعة من قانون رعاية المغتربين على أن يكون في مقدمة جدول أعماله بحث وتقييم مستوى تنفيذ نتائج وتوصيات المؤتمر العام الثالث للمغتربين.

تشكيل المجلس الأعلى للمغتربين، واستكمال الإجراءات القانونية لإصدار لائحة صندوق رعاية المغتربين، إضافة إلى توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ مشروع نظام المعلومات للمغتربين تنفيذاً لقرار الحكومة الصادر برقم 269 لسنة 2009م بهذا الشأن .

وأوصى المشاركون باستكمال الدراسات المتعلقة بتنفيذ المسح الشامل للمغتربين، ودعم وزارة شؤون المغتربين لوضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية شاملة لرعاية المغتربين تحدد فيها السياسات والأهداف واليات العمل والمهام المشتركة بين الجهات ذات العلاقة وأساليب التنسيق فيما بينها وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

كما اوصوا بإعداد وإنتاج برامج تعليمية وتربوية موجهة للمغتربين وأبنائهم المقيمين في بلدان الاغتراب غير العربية وتقديمها لهم من خلال وسائل الاتصال وتقنية المعلومات الحديثة عبر الانترنت.

ودعوا المؤتمرين إلى فتح ملحقيات لوزارة المغتربين في بعض سفارات اليمن في الدول ذات الكثافة الاغترابية العالية، ووضع خطة لإنشاء قناة للمغتربين تطرح للاستثمار التجاري أو إطلاقها من قبل الحكومة وضمان تخصصها وحياديتها وفقاً للقوانين النافذة في الجمهورية اليمنية مع توسيع مساحة الهامش الإعلامي المتاح حالياً للمغتربين في مختلف وسائل الإعلام.

وأوصى المؤتمرين بفتح نافذة لتزويد الجاليات اليمنية في الخارج بالمعلومات التي تمكنها من القيام بدور في الترويج لليمن بما فيه مصلحة الوطن والمغتربين.. مطالبين

والتخريب وكل من تحاول له نفسه المساس بالثورة والجمهورية.. مؤكدين وقوفهم إلى جانب القيادة السياسية والحكومة والقوات المسلحة وكافة أبناء الوطن. وأشاد المؤتمرين بالالتزام الشعبي الرائع مع القيادة السياسية وقوات الامن في التصدي للخارجين على الاجماع الشعبي والثوابت الوطنية، معتبرين أن كل سكوت أو تغاض عما يجري خيانة للوطن سواء في الداخل أو الخارج.

ووقف المشاركون في المؤتمر امام المناخات والفرص الاستثمارية داخل الوطن والتسهيلات المقدمة للمغتربين لتشجيعهم على الاستثمار في وطنهم، وأوصوا في هذا الجانب باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات الكفيلة بتذليل أي صعوبات في هذا الجانب.

وأكدوا على أهمية البحث العلمي ومواءمة مخرجات التعليم بما يخدم التنمية مطالبين بالتوسع في مجالات البحث العلمي والاستفادة من العقول اليمنية المهاجرة، واستقطاب آبناء المغتربين وإعادة تأهيل الكوادر البشرية بشكل عام عبر التدريب والتعليم المهني.

واستعرض المؤتمرين الهوموم المتصلة بالمغتربين في دول الاغتراب، و اوصوا بأهمية توظيف العلاقات الثنائية بين اليمن ودول اغترابهم، وتفصيل القنوات الدبلوماسية لتذليل هذه الصعوبات والهوموم، كما وقفوا امام القضايا ذات الصلة بالمغتربين في الداخل وأداء مختلف أجهزة السلطة القضائية والسلطة المحلية وأجهزة الامن مطالبين في هذا الصدد بإيلاء قضايا المغتربين اهتماماً خاصاً لإنهاء معاناتهم في هذا الجانب وبما يحمي حقوقهم ومكتسباتهم.

المؤتمر الثالث للمغتربين يخرج بعدة توصيات أهمها:

توظيف العلاقات الثنائية بين اليمن ودول الاغتراب وتفعيل القنوات الدبلوماسية لتذليل الصعوبات أمام المغتربين

استكمال الإجراءات القانونية لإصدار لائحة صندوق رعاية المغتربين

فتح ملحقيات لوزارة المغتربين في سفارات اليمن في الدول ذات الكثافة الاغترابية العالية

تبسيط إجراءات الحصول على البطاقة الشخصية للمولودين في الخارج

إعطاء المغتربين كافة التسهيلات في المنافذ الجوية والبرية والبحرية

واعتبر المشاركون الكلمة التوجيهية لفخامة رئيس الجمهورية خلال لقائه بالمشاركين في المؤتمر وثيقة أساسية من وثائق المؤتمر. وطالب المؤتمرين الحكومة بسرعة إصدار اللائحة التنفيذية لقانون رعاية المغتربين رقم (34) لسنة 2002م بما يمكن الوزارة من

هذا وقد صدر عن المؤتمر بيان ختامي تضمن العديد من القرارات والتوصيات التي ثمن المؤتمرين خلاله الدور البطولي الذي تقوم به القوات المسلحة والأمن في الدفاع عن مكتسبات الثورة اليمنية وحماية منجز الوحدة والتصدي لعصابات الاجرام والارهاب

ولن يهدأ لهم بال حتى يخمدا نار هذه الفتنة وإلى الأبد". وكرر في ختام كلمته الترحيب بالمغتربين مباركا ما حققه مؤتمرهم من نجاح، وقال "نوجه الحكومة والمجالس المحلية بأن تأخذ كل ما خرج به المؤتمر من توصيات بعين

وقال نائب الرئيس " اود أن اطمئنكم أيها الاخوة والأخوات بأن الوطن بخير فلا تنزعجوا ولا تقلقوا مما يحدث هنا أو هناك وبالذات ما يجري في صعدة وحرف سفيان ضد عناصر الارهاب والتخريب الحوثية الخارجة عن الدستور والقانون والنظام والاجماع الوطني، فقد كانت الدولة مضطرة لخوض هذه الحرب التي فرضت عليها دفاعا عن الوطن وعن الدستور وعن القانون وعن المواطنين